مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600-7096

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

المجلد: 7 العدد: 4 السنة: 2023

Vol : 7 Issue : 4 Year : 2023

في هذا العدد:

- توظيف الهدايات القرآنية لمعالجة قضايا الواقع في ضوء تفسير القرآن الكريم للعلامة ابن عثيمين رحمه الله، — عبد الله عثمان علي المنصوري
- الهدايات القرآنية من خلال الحزب الأول من جزء عم ودورها في بناء الإنسان: دراسة تحليلية، — صالح المقبل، السيد سيد نجم
- منهج القرآن الكريم في التعامل مع الشباب: مقام الفتوة أنموذجًا، — صلاح الدين عوض محمد إدريس
- شبهات المشركين حول الرسول صلى الله عليه وسلم ودحض القرآن الكريم لها، — شافع ذيبان الحريري
- الأبيات ذوات الحروف التي فيها أكثر من قراءتين في الشاطبية، من سورة البقرة إلى آخر المائدة: جمعا ودراسة، — شعيب إدريس إيمامايل
- كتاب (الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية) للأستاذ الدكتور عبد الكريم صالح: قراءة ونقد، — محمد ايت عمران
- التوجيه الدلالي للقراءات عند الخطيب الشربيني في سورة النساء من خلال تفسيره (السراج المنير): جمعًا ودراسة، — ميسرة الجاروشة ، يوسف العواضي
- حديث «ائْذَنْ لي بالزنا»: رواية ودراية، — عبد الله محمد مشبب الغرازي
- قواعد "أدلة البيان" و"التعارض والترجيح" و"المبيِّن" في رسالة الإمام الشافعي رحمه الله، — محمد عبدالله الساعي
- الضوابط الفقهية لآداب الابتسام في ضوء السنة النبوية: دراسة تحليلية، — منى هلال العمري، عبدالرحمن حسانين
- قراءة وصفيّة للبحوث الفقهيّة في المرابحة المصرفية بين عامي (2017– 2022)، — غزالة بن عاشور، عبد القادر جدي
- أسباب هروب الفتيات وتقييمها في ضوء الفقه الإسلامي: قراءة في الأسباب الأسرية، — صيتة حمد أبوقبا
- نظرية المعرفة والنزعة الحسية عند فويرباخ (1804–1872)، — ولاء خطيب
- منهج دعوة وجهاء القوم والدور الدعوي المنوط بهم، — عبد العزيز بن عبد الله القرني
- القيم الوطنية الثقافية في وثيقة مكة المكرمة، — إقبال بنت محمد باصمد

تصدرها

PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES

AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

جامعة المدينة العالمية

Al-Madinah International University

International Islamic Sciences Journal
Al-Madinah International University, Malaysia
Vol. 7, Issue. 4, December 2023
eISSN: 2600-7096
Submission date: 26\11\2023
Accepted date: 14\12\2023
Published date: 26\12\2023
Copyright © 2023 Mohamed Ait Amran

THE BOOK "AL IAJAZ FI TANAWOAI WOJOHI AL QIRAAT AL QORANIAH" BY PROFESSOR: ABDUL KARIM SALEH – STUDY AND CRITICISM

Mohamed Ait Amran
Assistant Professor In Qur'an Science, College Of The Holy Qur'an,
Al Qasimia University, Sharjah, United Arab Emirates
E-mail: maitamran@alqasimia.ac.ae

ABSTRACT

The research deals with the book "Al Iajaz Fi Tanawoai Wojohi Al Qiraat Al Qoraniah" by Professor Dr. Abdul Karim Ibrahim Saleh, which is one of the most important books that dealt with the issues of miracles in the Quranic readings, and the problem of the research lies in the fact that the author of the book did not specify his approach to it, and multiple observations were noted on it, the researcher considers it important to avoid, such as: failure to define the concept of readings, lack of strict attribution, selectivity in the work, mixing some of the faces of miracles with others, and the occurrence of grammatical and typographical errors. The aim of the research was: to explain the concept of the miracle of Quranic readings and its importance, to study the method that the author followed, and to highlight the advantages of the book and the disadvantages of it. The research adopted the descriptive approach based on extrapolating the author's approach, the features of his book and the disadvantages of it, accompanied by analysis and constructive criticism. The research concluded that the book "Al Iajaz Fi Tanawoai Wojohi Al Qiraat Al Qoraniah" presented the issue of miracles in an innovative approach that had never been done before. The topic of the miracle of the Quranic readings still needs an expanded study befitting its greatness, and responds to the requirements of the current stage, where demand for learning Quranic readings has increased among people. The miracle of readings - as part of the miracle of the Qur'an - is mostly due to rhetorical miraculousness, although then multiple examples are due to metaphorical, legislative, and scientific miracles; thus, it can be said: every reading that contributed a different meaning encompasses a miraculous aspect, one of miraculous conciseness at the very least.

Keywords: readings, miracles, Quran, criticism, Abdul Karim Saleh.

مجلة العلوم الإسلامية الدولية
جامعة المدينة العالمية، ماليزيا
المجلد 7، العدد 4، ديسمبر 2023
ردمد: 2600-7096
تاريخ التقديم: 2023\11\26 :
تاريخ القبول :2023\12\14
تاريخ النشر :2023\12\26
حقوق النشر © 2023 محمد أيت عمران

كتاب (الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية) للأستاذ الدكتور عبد الكريم صالح: قراءة ونقد

محمد أيت عمران

أستاذ مساعد بقسم القراءات، كلية القرآن الكريم، الجامعة القاسمية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

الملخص

يتناول البحث كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» للأستاذ الدكتور عبد الكريم إبراهيم صالح، الذي يُعَدُّ أحد أهم الكتب التي تناولت قضايا الإعجاز في القراءات القرآنية، وتكمن مشكلة البحث في كون مؤلف الكتاب لم ينص على منهجه فيه، كما لوحظت عليه ملاحظات متعددة يرى الباحث أهمية تفاديها، مثل: عدم تحديده مفهوم القراءات، وعدم إحكام العزو، والانتقائية في العمل، وخلط بعض وجوه الإعجاز بغيرها، ووقوع في الأخطاء النحوية والمطبعية. وكان الهدف من البحث: بيان مفهوم إعجاز القراءات القرآنية وأهميته، ودراسة المنهج الذي سار عليه المؤلف، وإبراز مميزات الكتاب والمآخذ عليه. واعتمد البحث المنهجَ الوصفيَّ القائمَ على استقراء منهج المؤلف ومميزات كتابه والمآخذ عليه، والمشفوعَ بالتحليل والنقد الباني. وتوصَّل البحث إلى أن كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» عَرَضَ قضية الإعجاز عرضاً مبتكَراً لم يسبق إليه، وأن موضوع إعجاز القراءات القرآنية لا يزال في حاجة إلى دراسة موسعة تليق بعظمته، وتستجيب لمتطلبات المرحلة الآنية، التي كثر فيها إقبال الناس على تعلم القراءات القرآنية، وأن إعجاز القراءات – باعتباره جزءاً من إعجاز القرآن – أكثره يرجع إلى الإعجاز البلاغي، وإن كان ثَمَّ أمثلة متعددة ترجع إلى الإعجاز الغيبي والتشريعي والعلمي، ويمكن القول: إن كل قراءة أفادت معنىً مختلفاً فهي متضمنة وجهاً إعجازياً أقلُّه الإعجاز بالإيجاز.

كلمات مفتاحية: القراءات، الإعجاز، القرآن، نقد، عبد الكريم صالح.

المقدّمة

الحمد لله حمداً حمداً، وأشكره على ما أعطى وأسدى، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبيّ الهدى، حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه ومن بهديه اهتدى وبسنته اقتدى.

أما بعد؛ فمن أعظم مِنَن الله على هذه الأمة أن جعلها أمة التعلُّم والتعليم، وأمرها بسلوك أسباب العلم في أُولى الآيات نزولاً على رسوله عليه أفضل الصلاة والتسليم: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾ [العلق: 1-5] .

ألا وإن أفضلَ العلوم علمُ الشريعة؛ به يَعرف الناس ربهم، ومنه يتعلمون ما يُصلح دنياهم وآخرتهم، ولما كان نبع هذه العلوم الأَول إنما هو القرآن الكريم، كانت علومه هي أشرف العلوم وأولاها بالتقديم، وهل شيء أفضل من العيش مع كتاب الله والغوص في مكنوناته، واستخراج درره وتذوق معانيه وبيانه وإبداعاته، والوقوف عن كثب على ما عجز عنه البلغاء، وحار في أسراره الخطباء والشعراء، فوقفوا كلهم مشدوهين، وسلموا الأمر راضين أو كارهين؟

وقد ألف العلماء في إعجاز هذا القرآن التآليف، وصنفوا فيه أحسن التصانيف، وكان من متأخريهم الأستاذ الدكتور عبد الكريم إبراهيم صالح، وتأليفه في نوع خاص من الإعجاز، ألا وهو إعجاز القرآن من جهة القراءات، ولقد قرأت كتابه قراءة متأنية، فاستفدت منه فوائد سنيَّة، ووقفت على تقصيري تجاه علم القراءات وجماله، وأحسست أني كنت قبلُ قشوريَّ التعامل مع مسائله؛ كنت أقرأ في علم التوجيه قراءة سطحية لا ترقى إلى تذوق جمال القراءات، ولا إلى ملاحظة السر في اختلاف كثير منها.

ومع ما في هذا الكتاب من فوائد حسان، كنت أرجو أن لو كان أكمل مما كان؛ لأن موضوعه شريف ودقيق، يستحق أن يحاط بفائق العناية والتحقيق، والآن - وأنا أخط هذه الوريقات - ما قصدت إلا الإسهام في استدراك بعض ما فات، ومواصلة العمل في هذا الغرض النبيل، وإن كنت لست أهلاً لسلوك هذا السبيل، فالبضاعة مزجاة، وموضوع الإعجاز صعب سلمه ومرتقاه، لكن، ما لا يدرك كله لا يترك كله، ومن أراد الخير فالله يعينه ويؤيده، ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨﴾ [هود: 88].

مشكلة البحث

منذ أن وقع بيدي كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» وأنا معجب بفكرته، وكنت أرجع إليه بين الفينة والأخرى جراء تزايد اهتمامي بقضايا إعجاز القراءات، وفي كل مرة كانت تعترض طريق قراءتي فيه

جملة من الملحوظات، فقررت قراءته كاملاً بعناية، وجمع تلك الملحوظات في بحث أستفيد ويستفيد غيري منه، وأعززه بدراسة منهج الكتاب، فكان هذا البحث.

ثم شغلتني تصاريف الحياة عن البحث فترة، ولما عدت إليه وقع في نفسي أن أطويه ولا أنشره، وذلك تفادياً لتأويلات المتأولين، وتهيباً لنقد عمل وراءه قامة من أهل العلم البارزين، فصرفت النظر عن البحث مدة، وبَيْنَا أنا أقلب الكتب في إحدى مكتبات مدينة الشارقة وقع نظري على إبرازة للكتاب جديدة، ففرحت بها، واقتنيتها علَّ المؤلف يكون قد تدارك ما فاته في الإبرازة سابقتها، خصوصاً أن بين الإبرازتين إحدى عشرة سنة، وفعلاً وجدتُ مؤلِّفنا صحَّح بعض ما كنت لاحظته، لكنَّ الذي صححه قُلٌّ من جُلٍّ، ويسير من كثير، فعقدت العزم على إعادة النظر في البحث وفق الطبعة الجديدة، وها هو بين يديك.

أهداف البحث

1. بيان مفهوم إعجاز القراءات القرآنية وأهمية الكتابة فيه.
2. دراسة المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية».
3. إبراز مميزات كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» والمآخذ عليه.

أهمية البحث

لا ريب أن هذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة، ومن محدداتها:

1 ـ أنه موضوع يسهم في بيان الصلة الوطيدة بين علم القراءات وعلم إعجاز القرآن؛ مما من شأنه أن يشحذ همة دارس أحد العلمين لينفتح على العلم الآخر؛ فهو مهم للمتخصص في القراءات وللمتخصص في الإعجاز أيضاً.

2 ـ أنه موضوع نقدي في أحد شقيه، وهو نوع من الكتابة لابد منه في كل علم؛ حتى يُصفَّى من الشوائب، ويرقى في سلم الكمال.

3 ـ أن الكتابات في إعجاز القرآن الكريم من حيث قراءاته على وفرتها النسبية لا تزال في حاجة إلى تأصيل وتقويم، وهذا البحث يروم الإسهام في شيء من ذلك.

4 ـ أن الكتاب موضوع البحث «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» تناول قضية إعجاز القراءات تناولاً بديعاً؛ فإبرازه للمهتمين دراسةً، وجبر ما فيه من نقص نقداً، في غاية الأهمية.

منهج البحث

اعتمدت في هذا البحث المنهج الوصفيَّ القائمَ على الاستقراء والمشفوعَ بالتحليل والنقد، متبعاً في ذلك الخطوات الآتية:

1. قرأت الكتاب من أوله إلى آخره قراءة متأنية.
2. سجلت كل ما قابلني من ملحوظات في أثناء القراءة.
3. قسمت المادة المسجلة وفق ما تقتضيه طبيعة البحث.
4. مثلتُ لقراءتي وملحوظاتي على الكتاب بأمثلة من كلام المؤلف إن احتاج المقام إلى ذلك، وربما أحلت على الأمثلة في الحاشية.
5. حرصت على التزام الموضوعية في كل ما أبديته من ملحوظات.
6. كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وبخط مصحف المدينة.
7. خرَّجتُ الآيات القرآنية في صلب البحث، مقتصراً على ذكر اسم السورة ورقم الآية.
8. وثَّقت الأقوال التي أوردتها من مصادرها.

الدراسات السابقة

رغم اشتغالي بقراءة كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» ونقده فترة طويلة، واطلاعي المستمر على جديد ما يكتب وينشر في موضوع الإعجاز، إلا أنني لم أجد أحداً تناول الكتاب بأي نوع من أنواع البحث والدراسة.

التمهيد: مفهوم إعجاز القراءات وأهمية الكتابة فيه

بدَهِيٌّ أن القراءات المقصودةَ في هذا السياق هي القراءات العشر المتواترة، وهي جزءٌ لا ينفصم عن القرآن الكريم؛ لأنها ليست إلا كيفيات لأداء كلماته[1]، «ومذهب أَهل السُّنة أَنَّ القرآن معجز من جميع الوجوه: نظماً، ومعنىً، ولفظاً، لا يشبهه شيء من كلام المخلوقين أَصلاً»[2]، وعليه فالقراءات معجزة بألفاظها وبما تفيده من معانيها عند تركيبها في آياتها.

وعُرِّف مصطلح (إعجاز القرآن) بتعريفات متعددة، لكنها لا تسلم من الاعتراض؛ إما لانطباقها على الإعجاز البلاغي دون غيره من الوجوه، أو لقصرها الإعجاز على ما وقع به التحدي فحسب، أو لغير ذلك، ومقام هذا التمهيد لا يتسع لبسط المسألة.

ومن تعريفات المتقدمين تعريف الشريف الجرجانيّ (ت 816هـ) حين قال رحمه الله: «الإعجاز في الكلام هو: أن يُؤدِّيَ المعنى بطريق هو أبلغ من جميع ما عداه من الطرق»[3].

ومن تعريفات المتأخرين تعريف الزرقاني (ت 1367هـ) حين قال رحمه الله: «إعجاز القرآن: مركَّبٌ إضافيٌّ معناه بحسب أصل اللغة: إثباتُ القرآنِ عَجْزَ الخَلْقِ عنِ الإتيان بما تحدَّاهم به»[4].

وقد تكلم أهل العلم قديماً وحديثاً عن وجوه إعجاز القرآن، واجتهدوا في تعدادها وحصرها بين مقل ومكثر، حتى قال الإمام السيوطي (ت 911هـ) رحمه الله: «وأنهى بعضهم وجوه إعجازه إلى ثمانين، والصواب أنه لا نهاية لوجوه إعجازه»[5].

وأوصلها هو في «معترك الأقران» إلى خمسة وثلاثين وجهاً، وما ذكره وذكره غيره – رحمهم الله – إنما هو على سبيل التشقيق للوجوه، والإمعان في تقسيم المقسَّم، وبإعمال الفكر في تشقيقاتهم تجدها ترجع إلى الأنواع الأربعة الرئيسة، وهي:

1. الإعجاز البياني.
2. الإعجاز الغيبي.

---

[1] ومن أشهر تعريفات القراءات باعتبارها علماً تعريفُ الإمام ابن الجزريّ حين قال: «القراءات: عِلْمٌ بكيفيَّة أداء كلمات القرآن واختلافِها مَعزُوّاً لناقلِهِ». (ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، 1419هـ، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، ص 49).

[2] الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، 1996م، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، ج 1، ص 68.

[3] الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، 1983م، **التعريفات**، ص 31.

[4] الزرقاني، محمد عبد العظيم، 2021م، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج 2، ص 639.

[5] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1988م، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ص 5.

3. الإعجاز التشريعي.

4. الإعجاز العلمي.

ولا يخفى أن النوع الأول (الإعجاز البياني – البلاغي) هو أهمها على الإطلاق، وأكثرها حضوراً في الكتاب العزيز، وبه وقع التحدي، وعليه تنطبق تعريفات العلماء للإعجاز اصطلاحاً، وأكثر الوجوه التي شققها الإمام السيوطي وغيره ترجع إليه.

يقول الإمام أبو الحسن ابن الحصار (ت 610هـ) رحمه الله: «وهذه الثلاثةُ (من النظم، والأسلوب، والجزالة) لازمةٌ كلَّ سورة، بل هي لازمةٌ كلَّ آية، وبمجموع هذه الثلاثة يتميز مسموعُ كلِّ آية وكلِّ سورة عن سائر كلام البشر، وبها وقع التحدي والتَّعجيز...»[6].

وإعجاز القراءات – باعتباره بعضاً من إعجاز القرآن – أكثره يرجع إلى البلاغة والبيان، وتوجد أمثلة صالحة ومتعددة ترجع إلى الأوجه الثلاثة الأخرى أيضاً، غير أن العلماء المتقدمين لم تتجه عنايتهم كثيراً إلى التصريح بإعجاز القرآن الكريم من حيث قراءاته.

يقول الدكتور أحمد الخراط حفظه الله، وهو من أوائل من كتب في إعجاز القراءات من المعاصرين: «وقد توجَّهَتْ أنظار الدارسين قديماً وحديثاً للكشف عن أسرار الجوانب البلاغية في القرآن الكريم: من خلال علوم المعاني والبيان والبديع، ومسوغات المتشابه اللفظي، وأسرار استعمال الحروف والأفعال، واشتقاقات الأسماء، وانشغل علماء هذا الفن بالموازنة بين البيان القرآني والنصوص الأدبية؛ لإثبات تميز الأساليب القرآنية.

بَيْدَ أن جُلَّ جهودهم في هذا المضمار كانت تدور حول ما تلتقي عليه القراءات، ومن النادر أن تتوجَّه الأنظار نحو القراءات المتواترة؛ لاستجلاء جوانب الإعجاز من جراء اختلاف حروفها وأنماطها التعبيرية، وهو في رأينا موضوع ثَرٌّ ذو آفاق واسعة»[7].

وهذا لا يعني أن المتقدمين لم يعرفوا إعجاز القراءات رأساً، هذا ليس المقصود؛ فتطبيقاتهم في كتب توجيه القراءات والتفسير وغيرها تشهد على براعتهم في استيعاب معاني القراءات، وجهدهم الكبير في تحليل وجوهها، غاية ما هنالك أن أغلبهم لم يصرحوا بإعجاز القراءات كما فعل المتأخرون[8].

وممن وجدتُّهم أثاروا الموضوع صراحةً الإمامُ السيوطيُّ في «معترك الأقران»، فقد قال وهو يشرح وجوه

---

[6] نقله عنه القرطبيُّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، 1427هـ، **الجامع لأحكام القرآن**، ج 1، ص 117.

[7] الخراط، أحمد بن محمد، 1426هـ، **الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة**، ص 36.

[8] ينظر للاستزادة: السديس، أحمد بن علي، **معالم الإعجاز العقدي في القراءات القرآنية – دراسة تطبيقية**، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، عدد 15، فبراير 2014م، ص 334.

الإعجاز: «الوجه العاشر من وجوه إعجازه: (اختلاف ألفاظه في الحروف وكيفيَّتِها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما)، وقد ألَّف الناس في هذا الفن تواليف؛ كابن الجزري، والشاطبي، وغيرهما ممن لا نطوِّل بذكرهم...»[9].

وقد سبقه في الإشارة إلى إعجاز القراءات الإمام ابن الجزري (ت 833هـ)[10]، قال رحمه الله: «وأما فائدةُ اختلافِ القراءات وتنوعِها فإن في ذلك فوائدَ غير ما قدَّمنا من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة، منها: ما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز؛ إذ كل قراءة بمنزلة الآية؛ إذ كان تنوُّع اللفظ بكلمة يقوم مقام آياتٍ، ولو جُعِلت دلالةُ كل لفظ آيةً على حِدَتِها لم يَخْفَ ما كان في ذلك من التَّطويل...»[11].

والإمام ابن الجزري هنا ينصُّ على ما أضحى يعرف بالإعجاز البياني للقراءات القرآنية، وهو إعجاز راجع إلى الإيجاز الذي يصنَّف في البلاغة من أهم مباحث علم المعاني كما لا يخفى، فإذا كان في القراءتين أو إحداهما حديثٌ عن أمر غيبيٍّ، أو حكمٍ فقهيٍّ، أو حقيقةٍ علميةٍ، انضاف إلى الإعجاز البياني إعجازٌ آخرُ: غيبيٌّ، أو تشريعيٌّ، أو علميٌّ، حسب ما يقتضيه المقام.

وهذا الذي قرَّره الإمام ابن الجزري يطرد في كل قراءة تفيد معنىً مختلفاً عن معنى القراءة المقابلة لها في اللفظة القرآنية، وعليه يمكن القول بكل ثقة: إن كل قراءة أفادت معنىً مختلفاً فهي متضمنة وجهاً إعجازياً أقلُّه الإعجاز بالإيجاز.

ويربط الدكتور محمود شمس بين القراءات والإعجاز البلاغي على نحو آخر؛ فيرى أن العلاقة بينهما تتجلى في إحدى صورتين:

الصورة الأولى: أن ترد قراءة في كلمة قرآنية في بعض المواضع؛ لأن المقام يقتضي دلالتَي القراءتين معاً، ولا ترد في المواضع الأخرى التي لا يقتضي المقام فيها أكثر من دلالة.

الصورة الثانية: ألَّا ترد قراءة في كلمة تكرر مجيئها في القرآن الكريم، لأن المعنى المراد يحصل بالقراءة الواحدة[12].

وهذا ربطٌ حسن، وهو يرجع – أيضاً – إلى علم المعاني الذي يعنى بتحري مطابقة اللفظ مقتضى الحال

---

[9] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1988م، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ص 121.

[10] نقل قوله هذا الإمامُ السيوطي تحت الوجه العاشر الآنف الذكر، لكنه أبهمه بقوله: «وقال بعض المتأخرين». (ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 1988م، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ص 127).

[11] ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، 1435هـ، **النشر في القراءات العشر**، ج 2، ص 150.

[12] ينظر: شمس، محمود بن سعد، 2011م، **الإعجاز البلاغي في القراءات – دراسة وتوجيه في ضوء أقوال المفسرين**، ج 1، ص 91 فما بعدُ.

كما هو معلوم، بل قد يرجع في غالبه إلى مبحث الإيجاز والإطناب والمساواة من العلم نفسه.

هذا، وبما أن إعجاز القراءات بعضٌ من إعجاز القرآن، وبما أن إعجاز القرآن ليس محصوراً في جانب البيان، فإعجاز القراءات كذلك، وفي هذه الأزمنة المتأخرة قد تكون الحاجة إلى بيان الإعجاز الغيبيّ والتشريعيّ والعلميّ للقراءات آكدَ؛ نظراً إلى أن المنتفعين بالإعجاز البياني أكثر إنما هم العارفون بالعربية المتذوقون لأساليبها، وهو ما لا يتوفر في الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة.

وقد نبَّه على نحو من هذا الشيخ محمد أبو زهرة (ت 1394هـ) رحمه الله، فإنها لما بيَّن أن القرآن الكريم يخاطب الأجيال والأجناس كلها، ثم قسَّم وجوه الإعجاز إلى قسمين: الأول يتعلق بالمنهاج البياني، وذكر أن أوَّل من يخاطب به هم العرب، قال: «القسم الثاني: الإعجاز بما اشتمل عليه من ذكرٍ لأخبار السابقين ولأخبارٍ مستقبلة وقعَت كما ذَكر، واشتمالِه على علوم كونيَّة وحقائق لم تكن معروفة في عصر محمد صلى الله عليه وسلم، وقد أتى بها القرآن، وتقرَّرت حقائقها من بعد، وكذلك ما اشتمل عليه من شرائعَ أثبت الوجود الإنسانيُّ أنَّها أصلح من غيرها، وأنها وحدها العادلة، وإنَّ هذا النوع معجزة للأجيال كلها، وهو يحتاج في بيانه إلى مجلدات ضِخام»[13].

وعليه؛ فبحثُ إعجاز القراءات من هذه المناحي إسهامٌ كبير في نشر ثقافة إعجاز القرآن الكريم، وطَرْقٌ لمسالك جديدة في الإعجاز تكفل الكثير من التشويق والإمتاع والفائدة، وأخْذٌ بأنجع الوسائل المرغِّبة في تعلم القراءات القرآنية، ونشرها بين الناس، وصولاً إلى تفهم معانيها وتذوق جمالها؛ وتلكم الثمرة المرجوة من تعلم علم القراءات.

المطلب الأول: منهج المؤلف في كتابه

قصدت بهذا المطلب ذكر الخطوط العريضة لمنهج المؤلف؛ وسأحصر حديثي في الظواهر البارزة، والمعارف التي يكثر دورها في الكتاب، ودونك ما قصدت مقسَّماً على فروع.

الفرع الأول: منهجه في ترتيب الكتاب وتقسيمه:

رتَّب المؤلف كتابه ترتيباً حسناً في الجملة؛ إذ افتتحه بمقدمة بين فيها أن القرآن الكريم هو معجزة النبي ﷺ، وأن المسلمين اهتموا به، واستنبطوا كثيراً من وجوه إعجازه التي منها تعدد قراءاته.

ثم وضع تمهيداً حدد فيه مفهوم الإعجاز في اللغة، ثم عرف المعجزة شرعاً، وعدد شروطها، ومرادفاتها، وذكر إمكانية وقوعها، وأقسامها، واستمراريتها، واعتراف المشركين بها، ثم ذكر أبرز أنواع الإعجاز، وهي البياني،

[13] أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى، د، ت، **المعجزة الكبرى – القرآن**، ص 96.

والتشريعي، والغيبي، والعلمي.

ثم شرع في مباحث الكتاب الثلاثة؛ فجعل المبحث الأول لإعجاز القراءات القرآنية في بعض مسائل العقيدة التي هي الإلهيات وأفعال العباد والنبوات والسمعيات، وجعل تلك المسائل الأربع في مطالب، وذكر لكل منها نماذج قرائية.

ثم انتقل إلى المبحث الثاني الذي هو الإعجاز التشريعي في تعدد وجوه القراءات القرآنية، ومهد له بتمهيد أبان فيه عن علاقة الإعجاز التشريعي بالقراءات، ثم ذكر ستة نماذج قرائية.

ثم انتقل إلى المبحث الثالث والأخير والأهم في الكتاب، وعنون له بقوله: «الإعجاز البياني في تعدد وجوه القراءات القرآنية»، وجعله في ثلاثة مطالب:

الأول: تغاير القراءات إعرابياً وأثره في بيان وجوه الإعجاز.

الثاني: تغاير القراءات تصريفياً وأثره في بيان وجوه الإعجاز.

الثالث: تغاير القراءات في التوجيه البلاغي وأثره في بيان وجوه الإعجاز.

ومهد لكل مطلب بتمهيد، وذكر له عدة ظواهر، وأتى لكل ظاهرة بنماذج قرائية.

ثم ختم الكتاب بخاتمة سطر فيها الحقائق التي خلص إليها في البحث.

فهو – بعد المقدمة – جعل المبحث الأول لإعجاز القراءات القرآنية في بعض مسائل العقيدة، وجعل المبحث الثاني للإعجاز التشريعي في تعدد وجوه القراءات القرآنية، وجعل المبحث الثالث للإعجاز البياني في تعدد وجوه القراءات القرآنية، ويظهر أنه راعى في هذا التدرج مراتب العلوم الثلاثة من جهة أهميتها؛ فبدأ بأصول الدين، ثم ثنَّى بعلوم الشريعة، ثم ختم بعلوم اللغة.

الفرع الثاني: منهجه في القراءات:

شغلت القراءات قسطاً كبيراً من الكتاب، ونهج المؤلف تجاهها المنهج الآتي:

1. يورد الآية التي يوجد فيها المثال المطلوب.
2. ثم يذكر الكلمة التي فيها خلاف بين القراء.
3. ثم ينسب كل قراءة إلى أصحابها؛ مقتصراً على قراءات القراء العشرة ورواتهم التي تلقيت بالقبول.
4. ثم يوجه كل قراءة توجيهاً مختصراً غالباً.
5. ثم يذكر وجه الإعجاز الناتجَ عن اختلاف القراءات.

واعتمد في نسبة القراءات على الكتب الآتية:

- كتاب السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر ابن مجاهد (ت 324هـ) رحمه الله.
- المبسوط في القراءات العشر، للإمام أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت 381هـ) رحمه الله.
- التبصرة في القراءات السبع، للإمام مكي ابن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) رحمه الله.
- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر ابن البَاذِش (ت 540هـ) رحمه الله.
- الاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار، للإمام أبي محمد سبط الخياط (ت 541هـ) رحمه الله.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للإمام أبي العلاء الهمذاني (ت 569هـ) رحمه الله.
- فتح الوصيد في شرح القصيد، للشيخ علم اللدين السخاوي (ت 643هـ) رحمه الله.
- إبراز المعاني من حرز الأماني، للعلامة أبي شامة المقدسي (ت 665هـ) رحمه الله.
- الكنز في القراءات العشر، للإمام أبي محمد الواسطي (ت 741هـ) رحمه الله.
- النشر في القراءات العشر، للمحقق ابن الجزري (ت 833هـ) رحمه الله.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، للمحقق ابن الجزري (ت 833هـ) رحمه الله.
- الإيضاح لمتن الدرة، للشيخ عفيف الدين الزبيدي (ت 848هـ) رحمه الله.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للعلامة أبي القاسم النُّوَيْري (ت 857هـ) رحمه الله.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للأستاذ شهاب الدين البناء الدمياطي (ت 1117هـ) رحمه الله.

وقد يذكر المؤلِّف القراءات الشاذةَ معضِّداً بها معنىً من معاني القراءات المتواترة، مثال ذلك تعليقه على قراءة: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾ [يوسف: 64] بصيغة اسم الفاعل بأن قال: «ومما يؤكد ذلك ويزيده وضوحاً قراءة الأعمش والمطوّعي: (فالله خيرُ حافظٍ) على الإضافة، وكذلك قراءة ابن مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهما: (فالله خير الحافظين)»[14].

ومثال ذلك أيضاً تعليقه على قراءة البصريَّيْنِ والكسائيّ بخفض وَٱلۡكُفَّارَ من قوله جلَّ وعزَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٥٧﴾ [المائدة: 57] بقوله:

[14] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 26.

«وتعضد هذه القراءة بقراءة أُبيّ بنِ كعب: (ومِنَ الكفار) بزيادة (مِن)، وأيضاً بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عن الجميع: (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا)»[15].

والأمثلة كثيرة في الكتاب لا يشقُّ على القارئ استخراجها[16].

والمؤلِّف يرى عدم الترجيح بين القراءات، ونبَّه على ذلك في عدة مواضع من كتابه؛ منها أنه بعد أن ذكر اختيار البعض قراءة ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: 4] بالقصر قال: «وبذا ينبغي أن نغلق باب الترجيح بين القراءات؛ إذ الجميع كلام الله، وكل معنىً دلَّت عليه قراءةٌ هو مراد الله سبحانه وتعالى...»[17].

ثم نقل كلاماً طويلاً للعلامة المفسر شهاب الدين الألوسي – رحمه الله – مؤيداً به رأيه، لكنه مليء بالأخطاء المطبعية المحرفة لمدلوله!، ومن جميل ما فيه قوله: «وعندي لا ثمرة للخلاف والقراءتان فَرَسَا رِهَان، ولا فرقَ بينَ المالك والمِلك صفتَيْنِ لله – تعالى – كما قاله السَّمِينُ، ولا التفاتَ إلى من قال: (إنهما كَحَاذِرٍ وحَذِرٍ)، ومتى أردتُّ ترجيحَ أحد الوصفين تعارضتْ لديَّ الأدلةُ، وسَدَّتْ عليَّ البابَ الآثارُ، وانقلب إليّ بصرُ البصيرة خاسئاً وهو حسير، إلَّا أني أقرأُ كالكسَائيّ مَلِكِ ؛ لأحظى بزيادة عشرِ حسناتٍ»[18].

الفرع الثالث: منهجه في اللغة:

لا يخفى ما لموضوع الكتاب من وطيد علاقة بعلوم اللغة؛ إذ لا يكاد يخلو مبحث من مباحثه من مسألة لغوية؛ ذلك لأن المؤلف في استخراجه لأوجه الإعجاز كان يتكئ على عصا التوجيه لكل قراءة يذكرها، فاحتاج في ذلك إلى شرح الغريب، كما احتاج إلى الإعراب والتصريف، وهذا واضح في الكتاب وضوحاً لا يحتاج معه إلى أمثلة، وهو غالباً ما يعتمد على كتب التوجيه المشهورة، وهي:

1. الحجة في القراءات السبع، للإمام أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ) رحمه الله.
2. إعرابُ القراءات السبع وعللُها، للإمام ابن خالويه أيضاً.
3. معاني القراءات، للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ) رحمه الله.
4. الحجة للقراء السبعة، للإمام أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ) رحمه الله.
5. حجة القراءات، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجله (ت نحو 403هـ) رحمه الله.

---

[15] المصدر السابق: 115.

[16] تنظر في الصفحات: 41، 101، 127، 130، 138، 181، 183، 204، 240، وغيرها.

[17] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 24.

[18] الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، 1415هـ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ج 1، ص 86.

6. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُجَجِها، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) رحمه الله.

7. شرح الهداية، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت نحو 440هـ) رحمه الله.

8. الموضَح في وجوه القراءات وعللها، للأستاذ نصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت 565هـ) رحمه الله.

واعتمد – أيضاً – كتبَ:

1. معاني القرآن، للإمام أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) رحمه الله.

2. معاني القرآن، للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) رحمه الله.

3. معاني القرآن، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجاج (ت ٣١١هـ) رحمه الله.

كما اعتمد في الغريب على الكتب الآتية:

1. القاموس المحيط، للإمام أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) رحمه الله.

2. لسان العرب، للأستاذ أبي الفضل محمَّد بن مكرَّم ابن منظور الإفريقى (ت ٧١١هـ) رحمه الله.

3. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ) رحمه الله.

4. المفردات في غريب القرآن، للإمام أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) رحمه الله.

الفرع الرابع: منهجه في الاستدلال:

موضوع الكتاب فيه مسائل كثيرة اختلفت فيها أنظار أهل العلم؛ لذلك كان لا بد للمؤلف أن يستعين فيه بالأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة وآثار الصحابة رضي الله عنهم.

أما القرآن الكريم فهو العمود الأساس الذي بنيت عليه مادة الكتاب، وهذا واضح لن أتكلم عنه، إنما أريد أن أتكلم عن استدلاله بالقرآن الكريم على بعض المسائل، فمن ذلك أنه إذا وجَّه كلمة قرآنية على قراءة ما فإنه يذكر – أحياناً – نظيراً لها في موضع آخر من القرآن الكريم ليس فيه خلاف بين القراء، مثال ذلك أنه لما وجَّه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ [البقرة: 125] على قراءة الكسر بأنه مَقُولٌ لقول محذوف، وأن ذاك القول معطوف على قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: 125]، قال: «ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ

ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ [البقرة: 63]»[19].

وقد فعل ذلك كثيراً في كتابه[20]، وهو نوع من أنواع التوجيه يعرف بالتوجيه بالنظير[21].

وأما الحديث فقد ازدان به كثير من مباحث الكتاب، وكان منهج المؤلف في التعامل معه على الوجه الآتي:

1 . أنه – أحياناً – يذكر الصحابيَّ راويَ الحديث في صلب الكتاب[22]، وأحياناً في الهامش عند التخريج[23]، وأحياناً لا يذكره[24].

2 . أنه يقتصر على محل الشاهد في الغالب.

3 . أنه لم يلتزم منهجية واحدة في التخريج؛ فأحياناً يقتصر على الصحيحين، وأحياناً يذكر معهما غيرهما، وأحياناً لا يحكم على الحديث، وأحياناً يحكم عليه بالصحة مع أنه في الصحيحين، وأحياناً يطيل بعض الشيء، وأحياناً يختصر اختصاراً شديداً، وأحياناً يهمل التخريج رأساً. والأمثلة في الصفحات المحال عليها آنفاً وفي غيرها؛ فلا أطيل بتكرارها.

وأما آثار الصحابة – رضي الله عنهم – فهي الأخرى نالت اهتمام المؤلِّف، لكنها لم تحظ منه بالتوثيق والتخريج اللَّازمَيْنِ، إنما كان يذكر الأثر ولا يحيل على مصدره، أو يحيل على مراجع لا تمتُّ للتخريج بصلة[25]، ولم يخالف هذا المنهج إلا مرة واحدة[26] نسب فيها الأثر إلى صحيح البخاريّ، لكن دون تحديد محله من الصحيح!.

الفرع الخامس: منهجه في توظيف أقوال أهل العلم:

احتفل المؤلف بإيراد أقوال العلماء من مختلف العصور؛ بدءاً من التابعين، وانتهاء بالمعاصرين، وهذا مما زاد الكتاب غنىً وتنوعاً، وأكسبه قيمة مضافة.

ولقد وقف المؤلف بين هذه الأقوال موقفَ الحَكَم، يقبل منها ما تعِنُّ له قوة برهانه، ويرُدُّ ما لم تثبت عند

---

[19] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 53 – 54.

[20] انظر الصفحات: 23، 30، 45، 46، 136، 204، 205، وغيرها.

[21] ينظر: الشنقيطي، عبد الرحيم عبد الله عمر، **موارد توجيه القراءات القرآنية**، مجلة الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، العدد 152، سنة 2015م، ص 110.

[22] انظر الصفحات: 57، 58، 81، 157، 172، وغيرها.

[23] انظر الصفحات: 20، 84، 91، 182، 262، وغيرها.

[24] انظر الصفحات: 113، 245، 266، 267، وغيرها.

[25] انظر لذلك الصفحات: 42، 56، 71، 89، 90، 91، 101، 257، 259، 271، وغيرها.

[26] انظر: 256.

الحجاج أسسُ بنيانه، وإذا تباينت الأقوال تدخَّل فيما بينها بالترجيح، وميَّز سقيمها من الصحيح، واسمع إليه يقول بعد ذكره قولين في توجيه قراءة: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥﴾ [البروج: 15] بالخفض: «والذي أراه أنَّ القولَ القائل بأنه – على قراءة الخفض – صفةٌ للعرش هو الأظهرُ، والدليل على ذلك أنَّ الله – جلَّت قدرته – نَعَتَه في آخر سورة براءة بالعرش العظيم، فقال سبحانه: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ١٢٩﴾ [التوبة: 129]، وأيضاً نعته بالكريم في قوله جلَّ شأنه: ﴿رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡكَرِيمِ ١١٦﴾ [المؤمنون: 116]، وقد أجمع القراء على الخفض فيهما؛ فلا مانع إذاً أن يوصف بالْمَجْد»[27].

وتقدم القول: إن المؤلِّف خصَّص المبحث الثانيَ من مباحث كتابه للإعجاز التشريعي في تعدد وجوه القراءات القرآنية، وأشير هنا إلى أنه قد أورد في هذا المبحث ستة نماذج للقراءات المؤثرة في الأحكام الفقهية، وكان في كل تلك النماذج يستعرض أقوال الفقهاء، ويبين اختلافهم، ويشرح أدلتهم، ثم يرجِّح ما يراه راجحاً، وهذا منهج مرضيٌّ في الجملة، لولا أنه أطال في بعض تلك النماذج إطالة تجاوزت بالكتاب مقصده الأساس[28].

الفرع السادس: منهجه تجاه المصادر والمراجع:

موضوع الكتاب تتجاذبه علوم عدة؛ من تفسير، وقراءات، وحديث، وعقيدة، وفقه، ولغة، ونحو، وصرف، وبلاغة، وغيرها؛ لذلك تنوعت مصادره ومراجعه وكثرت، لكن تعامل المؤلف معها لم يكن على منهاج واحد.

فأحياناً ينقل بالنص، وأحياناً ينقل بالمعنى ولا يُبيِّن، وحتى إن نقل بالنص فإنه – في الغالب – لا يضع القدر المنقول بين قوسَيْ تنصيص.

كما أنه ينقل من مصادر أصيلة، وكثيراً ما ينقل من مصادر ثانوية مع وجود ما هو أولى منها.

وستأتي أمثلة على كل ذلك في المآخذ إن شاء الله جلَّ وعزَّ.

---

[27] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 108، وانظر مزيداً من الأمثلة في الصفحات: 31، 59، 77، 82، 90، 103، 341.

[28] ينظر: صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 49 – 92.

المطلب الثاني: منزلة الكتاب العلمية

لا ريب أن الكتاب لا يعدو كونه عملاً بشرياً، والعمل البشري من شأنه أن يؤخذ منه ويترك، ويزاد فيه وينقص؛ إذ لا عصمة مطلقة إلا للأنبياء.

والناظر في هذا الكتاب نظرة المتفحص يجد أشياء كثيرة تحسب له، وأشياء أخرى تحسب عليه، وهذا ما حاولت التنبيه عليه في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: ميزات الكتاب

الميزة الأولى: الجِدَّة في عرض قضايا الإعجاز:

بِغضِّ النظر عن موافقتي للمؤلف على طريقة عرضه للإعجاز أو معارضتي فقد كان عرضه مبتكَراً لم يسبق إليه حسب علمي وحسب ما اطلعت عليه في الموضوع؛ ذلك أن الكتابات في إعجاز القراءات وافرة نوعاً ما، لكنها لم تعرضه كما عرضه مؤلِّف الكتاب حين قسم كتابه إلى المباحث الثلاثة؛ متماشياً بذلك مع أنواع الإعجاز الثلاثة المشهورة: الإعجاز العقدي، والإعجاز التشريعي، والإعجاز البياني. ولا أدري لِمَ لَمْ يخصِّص مبحثاً للإعجاز العلمي؟ وسيأتي التنبيه على ذلك في المأخذ السادس إن شاء الله.

الميزة الثانية: الغزارة المعرفية والتنوع في المادة العلمية:

هذا أمر واضح في الكتاب؛ فمؤلفه طرَّزه بكثير من أقوال العلماء ومناقشاتهم وآرائهم، كما أنه ناقشهم في كثير مما نقَل عنهم، وهذا ما جعل الكتاب مليئاً بالفوائد العلمية، لا يعدَم قارئه نوالاً مهما اختلفت مشاربه، ومهما كان تخصصه في العلوم الشرعية واللغوية، فهو – وإن كان موضوعه الأساس هو الإعجاز – قد طرق مباحث أخرى متنوعة؛ كالمباحث العقدية، والمباحث الفقهية، والمباحث النحوية، والمباحث الصرفية، والمباحث اللغوية، وقد كان موفَّقاً إلى حد كبير في جعل تلك المباحث خادمة لموضوعه الأصل، ولم يُبعد في الاستطراد إلا في أماكن يسيرة[29].

الميزة الثالثة: كثرة الاستدلال بالأحاديث والآثار:

الموضوعات الشرعية تكتسب أهميتها من مصادرها، وتزداد قوتها كلما ازداد قربها من الدليل، والكتاب الذي بين يديَّ وُفِّق في دعم مادته بالنصوص من الكتاب والسنة وآثار السلف الماضين، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من آية أو حديث أو أثر، بل قد تجد هذه الثلاثة مجتمعة في صفحة واحدة. هذا بصرف النظر عن كون المؤلف التزم منهجاً موحَّداً في توظيف تلك النصوص أو لا؛ إذ ستأتي مناقشة ذلك في المآخذ.

---

[29] انظر مثلاً: المصدر السابق: 55 – 59.

الميزة الرابعة: مناقشة الأقوال وتمحيصها:

يبدو لي أن التقليد الأعمى في البحث العلمي قد انقضى زمانه، وآذن بالرحيل البقية الباقية من مظاهره، ومؤلف هذا الكتاب كان ممن تخلص من ربقة ذاك التقليد، وبذل جهده في مناقشة ما يختلف من الأقوال، وتمحيص ما يَرِد من الآراء، واختيار رأي يراه راجحاً بدليله، بعيداً عن التعصب والجمود، ولا شك أن هذه ميزة عظيمة تذكر فتشكر، والأمثلة على ذلك كثيرة لا تخطئها العين، خصوصاً في المبحث الثاني المعقود للإعجاز التشريعي في تنوع وجوه القراءات، كما تقدمت الإشارة قريباً.

الميزة الخامسة: وفرة المصادر والمراجع:

كثرة المصادر والمراجع وتنوعها في أي بحث كان تدل – إن أُحسِن توظيفها – على قيمة البحث وأهميته، كما تدل على أن المؤلف بذل فيه مجهوداً يستحق الذكر، ومؤلفنا قد وفق في توفير المصادر والمراجع لكتابه، وأبلغها حسب عدي لها – من خلال إحالاته في الحواشي – إلى واحد وعشرين ومائتي مصدر ومرجع، وهذا رقم كبير يدل على دسامة مادة الكتاب وتنوعها ورصانتها.

الفرع الثاني: مآخذ على الكتاب

بادئ ذي بدء أقول: إن تسطير هذه المآخذ لا يعدو أن يكون رأياً محتملاً الصواب والخطأ، ثم إنه لا يعني التنقيص من قدر المؤلف والإزراء على كتابه، فالمؤلِّف له قدره المعلوم وجهوده المشكورة، والكتاب فيه فوائده الكثيرة وله قيمته المذكورة، وأزعم أن المؤلِّف لو أتيح له الاطلاع على ما سأكتبه هنا لتلقاه برحابة صدر وسعة أفق؛ نظراً لما رأيته تحلى به في كتابه من روح حرة؛ غير متعصبة ولا مقلدة ولا متحجِّرة.

المأخذ الأول: عدم تحديد مفهوم القراءات المراد الاشتغال عليها:

مصطلح القراءات أحد أبرز مصطلحين وردا في عنوان الكتاب، وهما: الإعجاز، والقراءات، وقد عرَّف المؤلِّف بالأول وأهملَ الثاني، وكان عليه أن يعرِّف به أيضاً؛ لأن ذلك يَحُلُّ جملةً من الإشكالات عند القارئ، خصوصاً غير المتخصص في القراءات.

كما أن المؤلِّف لم يبين مراده بالقراءات التي استخرج منها وجوه الإعجاز؛ أهي المتواترة؟ أم الشاذة؟ أم هما معا؟ بل قد يَفهم مَن لا خبرة له من بعض كلامه أنه أدخل الشاذة أيضاً، كقوله مثلاً: «ولما كانت القراءات القرآنية – وخاصة المتواترة – جزءاً لا يتجزأ من القرآن الكريم، كان لها الدور الهام في استجلاء ما يتعلق بجانب العقيدة»[30].

[30] المصدر السابق: 19.

وهذا الصنيع يحدث غموضاً عند القارئ غير المتخصص، وإن كان الواقع أن المؤلِّف – جزاه الله خيراً – قد اقتصر على القراءات العشر المتواترة فحسب، لكن لو بيَّن المراد لدفع هذا الإيراد.

المأخذ الثاني: عدم ذكر منهج الكتاب:

حاولت في المطلب الأول ترسم أهم معالم منهج المؤلف في كتابه، وكان المأمول من المؤلِّف أن يحدد معالم منهجه بنفسه؛ ليتم التحاكم إليه عند الاختلاف، أو أن يبرِّرَ عدم قيامه بذلك؛ ليكون قد أعذر إلى القارئ، وخرج من عهدة المؤاخذة.

ولا ريب أن تسجيل منهج الكتابة قبل البدء فيها له فوائد كثيرة على البحث، ومن أهمها جريان البحث على وتيرة واحدة من أوله إلى آخره.

المأخذ الثالث: عدم إحكام العزو:

أسلفت أن من ميزات الكتاب كثرةَ مصادره ومراجعه، وآخذ على المؤلف هنا أنه لم يكن دقيقاً في العزو إلى تلك المصادر والمراجع؛ إذ وجدته أحياناً ينقل دون عزو، وأحياناً ينسب النقل لصاحبه لكنه لا يحدد الكتاب والموضع، وأحياناً يعزو ويوثق لكنه لا يحدد القدر المقتبس، ودونك بعض الأمثلة:

أ. النقل من الكتب دون عزو:

أقصد بذلك أن المؤلِّف يوظِّف أقوالاً دون أن ينبه على أنها لغيره، وهذا أمر يستعظمه الباحثون في عصرنا؛ بل يعدونه خدشاً في الأمانة العلمية.

وأوضح مثال على ذلك قوله: «القرآن الكريم لسان عربي مبين، نزل على قوم ذوي فصاحة وبيان، فبهرهم بيانه، وأعجزهم من نواح عدة، وأحسوا أنه نمط أسلوبي فريد، فكل كلمة منه لها من نفسها طرب، ومن ذاتها عجب، ومن طلعتها عزة، ومن بهجتها درة، لاحت عليها بهجة القدرة، ونزل ممن له الأمر فله علي كل كلام سلطان وإمرة، بهر النفوس بتمكن فواصله، وحسن ارتباط أواخره وأوائله، وبديع إشاراته وعجيب انتقالاته»[31].

فمن قوله: «كل كلمة منه لها من نفسها طرب...» إلى الأخير، منقول بحذافيره من (البرهان في علوم القرآن) للإمام الزركشي، ما عدا تصحيفَه لقول الإمام: «غرة» بقوله: «عزة» ولقوله: «لاحت عليه» بقوله: «لاحت عليها»، وتغييره قوله: «بهرَ تمكنُ فواصله» بقوله: «بهر النفوس بتمكن فواصله». وهاك نصَّ كلام الزركشي – رحمه الله – للمقارنة: «كل كلمة منه لها من نفسها طَرَب، ومن ذاتها عَجَب، ومن طَلعتها غُرَّة، ومن بهجتها دُرَّة، لاحت عليه بهجة القدرة، ونزل ممن له الأمر فله على كل كلام سلطان وإِمْرَة، بهر تمكنُ فواصله،

[31] المصدر السابق: 209.

وحسنُ ارتباط أواخره وأوائله، وبديعُ إشاراته، وعجيبُ انتقالاته»[32].

ومن الأمثلة – أيضاً – أنه ذكر خمسة شروط للمعجزة[33] ولم يذكر مَنِ اشترطها، ولما رجعتُ إلى (الجامع لأحكام القرآن) للإمام القرطبي – رحمه الله – وجدته ذكر الشروط الخمسة بسياق قريب مما ذكره المؤلف[34]، وغالب ظني أنه استفادها منه، والله أعلم.

ب. عدم توثيق المعزو:

هذا مأخذ آخر، إلا أنه أهون مما قبله؛ إذ إن المؤلِّف ينسب القول لصاحبه، لكنه في أحيان كثيرة لا يوثقه من مظانه.

ومن أمثلته قوله: «وقد عدَّ القرطبيُّ في مقدمة تفسيره أوجهَ إعجاز القرآن فذكر عشراً من الأوجه...»[35]. ولم يوثق ذلك مع أنه قبل هذا الموضع بأسطر نقل نصاً من مقدمة تفسير ابن عطية ووثقه في الهامش.

ومن الأمثلة – أيضاً – تعليقه على مَن أعرب حَٰفِظًا في قوله: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ﴾ [يوسف: 64] حالاً: «وهذا الوجه حكاه جار الله الزمخشري رحمه الله، وتعقبه أبو حيان بأنه ليس بجيد؛ لما فيه من تقييد الخيرية بهذه الحالة»[36]، ولم يُحل على الكتابين في الهامش.

ولا يظنَّ ظانٌّ أن صنيعه هذا خاص بأقوال المفسرين التي يسهل الرجوع إليها، بل هو متعد إلى كثيرٍ غيرها، كقوله بُعَيْدَ النص السابق بقليل: «قال ابن خالويه: (فالله خيركم حفظاً وحافظاً»)[37]، ولم يُحِل على أيِّ مصدر لهذا القول، ثم وجدتُّه في كتاب (الحجة) لابن خالويه[38].

وكنت عند اعتمادي الطبعة الأولى وجدتُّ المؤلف نقل عن الإمام النسفي في تسعة مواضع[39] ولم يحل على تفسيره ولا مرة، وفي أحد تلك المواضع وجدتُّه يقول: «وفيما يلي عرض بعض نماذج من صور الالتفات التي وقعت في تفسير الإمام النسفي بسبب اختلاف القراءات، مع بيان الأثر التفسيري والبلاغي المترتب على

---

[32] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، 1376هـ، **البرهان في علوم القرآن**، ج 1، ص 4.

[33] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 8.

[34] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، 1427هـ، **الجامع لأحكام القرآن**، ج 1، ص 112 – 114.

[35] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 13.

[36] المصدر السابق: 27.

[37] المصدر السابق: 27.

[38] ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، 1401هـ، **الحجة في القراءات السبع**، ص 197.

[39] انظرها في الطبعة الأولى: 9، 235، 239، 245، 274، 282، 285، 288، 307.

ذلك...»[40]. ثم ذكر أربع صور للالتفات في تسع عشرة صفحة لم يحل فيها على تفسير الإمام النسفي أبداً، وأغرب من هذا كله أنه لم يذكر هذا التفسيرَ ضمن مراجعه في الفهرس الذي وضعه لذلك!

وكأنَّ المؤلِّفَ انتبه لهذه الملحوظة فجاء في الطبعة الثانية وحذف المواضع التي ذكر فيها الإمام النسفي بما فيها الموضع الذي نقلتُ نصه قبل قليل، والذي يبين فيه أنه اعتمد في نماذج صور الالتفات على الإمام النسفي! لكن فاته أن يحذف موضعين[41]، كما فاته أن يحيل ويذكر الكتاب في الفهارس!.

وقريب مما تقدم إطلاقُ المؤلِّف العزو وعدمَ تعيين المعزوّ إليهم، ومن أمثلته قوله: «وقد روَتْ لنا كتب التاريخ والسير أن جمعاً من جموع الكفر المعاندين قد بهرتهم حلاوة القرآن»[42]. ولم يحل على أي كتاب!.

ج. عدم النص على القدر المقتبس من الأقوال:

يكثر في الكتاب أن يَذكر المؤلِّف كلاماً ثم يحيل في الحاشية إلى كتاب أو كُتب، فيُعلم أن الكلام منقول من غيره، لكنه لا يجعل القدر المنقول بين قوسَيِ التنصيص، رغم أنه في كثير من الأحيان ينقل باللفظ أو بتصرف يسير، وخذ مثالاً على ذلك إحالاته الكثيرة على كتب توجيه القراءات، نحو: (الحجة للقراء السبعة) لأبي علي الفارسي، و(الكشف عن وجوه القراءات) لأبي محمد مكي، وغيرهما.

وإنما عددتُ هذا مأخذاً لأنه يوقع القارئ في حرج من عسر التفريق بين قول المؤلف ومنقوله، وبين المنقول من هذا الكتاب والمنقول من الكتاب الآخر المذكور معه في الهامش؛ فيضطره في كل مرة إلى النظر في المصادر، وهذا فيه كلفة لا تخفى.

المأخذ الرابع: قصور في التعامل مع المصادر:

ويتجلى ذلك في نقطتين واضحتين:

أ. اعتماده مصادر غيرَ أصيلة:

والأمثلة على ذلك كثيرة يمكن الوقوف عليها بسهولة، وهي متنوعة في مجالات شتى، وحتى في علم القراءات الذي هو تخصص الكتاب تجد المؤلِّفَ يوثِّق قراءةً من (الحجة) لأبي علي الفارسي و(معاني القرآن) للأخفش على سبيل الاستقلال[43]، ويوثق قراءتين عشْرِيتَيْنِ من كتاب (إتحاف فضلاء البشر) على سبيل

---

[40] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2007م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات، الطبعة الأولى**، ص 273 - 274.

[41] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 64، 267.

[42] المصدر السابق: 12.

[43] المصدر السابق: 66.

الاستقلال[44]، ويوثق قراءتين عشْرِيتَينِ من كتُب: (النشر) و(إتحاف فضلاء البشر) و(إبراز المعاني)، ويضيف إليها (الجامعَ لأحكام القرآن) و(حاشية الشهاب على البيضاوي)[45]، وهذا أمرٌ غير محمود من عموم الباحثين؛ فكيف إذا كان من متخصص مثل أستاذنا الجليل؟.

ب. عدم ذكر كثير من المصادر والمراجع في الفهارس المخصصة لها:

لا أدري ما الذي جعل مؤلفنا يستعين ببعض المصادر والمراجع ثم لا يذكرها في الفهرس المخصص لها، بل لا أدري ما فائدة وضع ذلك الفهرس إن لم تكن التعريف بتلك المصادر؟.

ولقد أحصيت واحداً وعشرين ومائتي كتاب أحال عليها في الحواشي، ولم يذكر منها في الفهرس سوى واحد وثلاثين، وزاد في الفهرس ثمانية كتب لم يذكرها في هوامش الكتاب، وهذا خلط عجيب قد يُفهم منه أن المؤلف كان ينقل من تلك الكتب بواسطة، فلما جاء إلى الفهرس أثبت الكتب التي بين يديه فقط، والله أعلم.

المأخذ الخامس: الانتقائية وعدم السير على وتيرة واحدة:

قد تكون الانتقائية من الباحثين نتيجةً لعدم وضعهم تصوراً محدد المعالم لمنهج بحوثهم، ومع أن مؤلِّفنا لم يفصح عن منهجه –كما أسلفت – فقد أضاف إلى ذلك وقوعه فيما أسميه الانتقائية، ومظاهرها في الكتاب متنوعة، منها:

- أنه يطيل في بعض المباحث إطالة تطيش بالمبحث عن مقصوده، وفي المقابل يختزل بعض المباحث اختزالا مخلاً بمضمونه[46].

- أنه يعرف ببعض الأعلام المشهورين، ويترك آخرين ممن هم دونهم في الشهرة؛ فبينما أهمل ترجمة الجَمَلِ وأبي الجوزاء والكيا الهراسيّ والجصَّاص وغيرِهم، تجده يعرف بابنِ جرير الطبريّ وجلالِ الدين السيوطي، وبين هذا وذاك لم يترجم لعشرات الأسماء التي وردت في كتابه، بل لم يترجم في كل الكتاب إلا لخمسة، وهم: السيوطي، وأبو زيد، أبو عبيد القاسم بن سلام، والطبري، والخطيب الشربيني، والسُّديّ[47].

- أنه بيَّن مرة واحدة نوع البحر الذي نُظم عليه بيتُ شِعْر[48]، ولم يفعل ذلك في سائر الأبيات التي

---

[44] المصدر السابق: 99.

[45] المصدر السابق: 70.

[46] انظر مثلاً الصفحتين: 55 – 60.

[47] انظر تراجمهم في الصفحات: 76، 86، 87، 222، 247.

[48] انظر صفحة: 163.

استشهد بها[49]، بل إنه قد يهمل توثيق البيت بالكلية[50].

○ أنه يطيل في تخريج بعض الأحاديث والآثار وإن كان في الصحيح[51]، ويختصر في تخريج البعض الآخر[52]، وربما ترك البعض منها دون تخريج[53].

وستمرُّ بك جملة من مظاهر الانتقائية في المآخذ الاتية إن شاء الله.

المأخذ السادس: تقسيمه مادة الكتاب هذا التقسيم:

الناظر في مادة الكتاب، وفي تقسيمه هذا التقسيم، لا يرى علَّة واضحة لذلك، ولعلَّ المؤلِّف نفسه كذلك؛ إذ لم يبين السبب في حصره إعجاز القراءات في المناحي الثلاثة: العقيدة، والتشريع، والبيان.

فإن قيل: إنه بيَّن في المقدمة أن أبرز وجوه الإعجاز أربعة: البياني، والتشريعي، والغيبي، والعلمي، قلتُ: فلماذا – إذن – لم يخصِّص مبحثاً للإعجاز العلمي؟.

فإن قيل: لعله لم يجد له أمثلة، قلتُ: كان عليه أن يبين ذلك، وإلا وقع فيما أسميته قبلُ الانتقائيةَ.

ثم إنه على منهجه في استخراج أوجه الإعجاز لا يَعدم أمثلة، ومنها ما تواتر من قراءات في: ﴿يَصَّعَّدُ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي﴾ [الأنعام: 125].

وكمؤشر على توافر أمثلة الإعجاز العلمي للقراءات القرآنية أُذَكِّر بأن الدكتور سليمان الدقور وزميله كتبا بحثاً بعنوان: «القراءات القرآنية المتواترة وأثرها في الإعجاز العلميّ»، ودرَسا فيه خمس عشرة آية تضمنت كل آية مثالاً صالحاً للإعجاز العلمي في القراءات، وقالا في إحدى نتائج البحث من الخاتمة: «ما تمَّ دراسته في هذا البحث هو خمس عشرة آية فحسب، وهذا لا يعني اقتصار العلاقة بين القراءات والإعجاز العلميّ على هذه الآيات وحدها، بل قد تُظهِر الاكتشافات العلمية الجديدة معانيَ أخرى لآيات جديدة تكون لها صلة بالقراءات القرآنية»[54].

---

[49] انظر الصفحات: 89، 172، 267، 297، 330، 333، 335.

[50] انظر مثلاً الصفحتين: 180، 241.

[51] انظر مثلاً الصفحات: 58، 157، 172، 182.

[52] انظر مثلاً الصفحتين: 24، 185.

[53] انظر مثلاً الصفحتين: 245، 266.

[54] الدقور، سليمان بن محمد، وقورشة، أمجد بن محمد، **القراءات القرآنية المتواترة وأثرها في الإعجاز العلميّ**، مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 30، عدد 2، سنة 2015م، ص 251.

وكان ينبغي للمؤلِّف أن يبيّن أن كل ما ذكره من أوجه الإعجاز يرجع – عند التأمل – إلى الإعجاز البيانيّ (البلاغيّ)، وقد أشار إلى ذلك إشارات سريعة، منها قوله في معرض بيانه لوجهٍ إعجازيّ: «وبذا فقد أشارت كل قراءة إلى معنىً جديد غير ما أفادته القراءة الأخرى، ويعد ذلك إعجازاً بيانياً: إذا أفادت كلمة واحدة بقراءتيها معنيين، والله أعلم»[55].

وهذا الذي قرره ينسحب على جميع أوجه الإعجاز المذكورة في الكتاب؛ لأن اختلاف القراءتين على الأنحاء المذكورة لا بد أن يفيد معنىً بيانياً أقله الإيجاز كما بيَّنتُ في التمهيد، بخلاف ما أسماه الإعجاز التشريعيَّ والغيبي؛ فإنه شيءٌ خارجيٌّ مفاده أن الشارع أتى بتشريعات حكيمة، وأخبر بمغيبات كثيرة، دون أن يوجد بينها تناقض أو تدافع، الشيء الذي لا يستطيعه المخلوق، وهذا النوع من الإعجاز موجود في القرآن الكريم كما في السنة النبوية المطهرة، وهو في القرآن الكريم كامِنٌ في كل ما أفاد حكماً شرعياً أو خبراً غيبياً؛ سواء أقرئ بقراءة واحدة، أم قرئ بأكثر من قراءة، والذي قرئ بقراءتين، فأفاد حكمين مختلفين، هو معجز على القراءة الأولى، ومعجز على القراءة الثانية، وليس إعجازه نابعاً من اختلاف قراءتيه، بل هو نابع من دلالته على الحكم الشرعي.

المأخذ السابع: الوقوع في بعض ما يوهم التناقض:

الوقوع في التناقض جائز على الإنسان؛ لما يعتريه من الذهول والنسيان، لكنه منتَقَد في الباحث، خصوصاً إذا كان في عمل واحد أو زمن متقارب.

ومؤلِّفنا الكريم قد وقع في شيء من ذلك، وأوضح مثال وقفتُ عليه في كتابه تناولُه مسألة فيها خلاف بين اللغويين والنحويين، تلكم هي مسألة الاختلاف في أيهما أرجح: القول بالتضمين، أم القول بتعاقب الحروف؟ وهي مسألة معروفة لستُ بصدد بسطها[56]، وإنما غرضي بيان صنيع المؤلف تجاهها، وقد عرض لها في ثلاثة مواضع:

الأول: قال عند توجيهه لقراءة الضاد في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: 24]: «والمراد بالغيب هنا: القرآن، و﴿عَلَى﴾ هنا بمعنى الباء؛ فحروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وأجاز الجَمَلُ أن تكون ﴿عَلَى﴾ بمعنى (في)»[57].

الثاني: قال في مكان آخر: «إن قضية تناوب حروف المعاني بعضها مكان بعض من القضايا التي شغلت فكر علماء اللغة قديماً وحديثاً...»، ثم ذكر القولين، ثم قال: «وفي القولين جميعاً نظر: فمن منعه مطلقاً لزمه

---

[55] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 109، وانظر – أيضاً – الصفحات: 124، 209، 211، 224.

[56] تنظر في: عباس حسن، د، ت، **النحو الوافي**، ج 2، ص 564، وغيره.

[57] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 37.

الإسراف في التأويل؛ لكثرة ما ورد في هذه المسألة، ومن أجاز مطلقاً لزمه أن يجيز مثلاً: سِرْتُ إلى فلان، وهو يقصد: مَعَه»[58].

الثالث: قال في فصل عقده لتضمين القراءات بعد أن عرَّف التضمين وذكر القولين فيه: «واختلفوا أيهما أولى؟ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف وأنه واقع [مكان][59] غيره من الحروف أولى.

وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديتَه بما لا يتعدى – لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف – أولى؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر»[60].

فأنت ترى مدى تردد المؤلف وعدم استقرار رأيه؛ إذ اختار في المنقول الأول القول بتعاقب الحروف، واختار في المنقول الثاني التفصيل، واختار في المنقول الثالث القول بالتضمين؛ لأنه وصف القائلين به بالمحققين.

المأخذ الثامن: التقصير في بعض المباحث:

مما يُنقَد فيه الباحثون كثيراً عدم محافظتهم على طول النفس الذي يكونون عليه في المراحل الأولى من البحث؛ فهم يبدؤون أقوياء، ثم ما يفتؤون يضعفون شيئاً فشيئاً.

وهذا ما حصل لمؤلِّفنا؛ فقد قصَّر في بعض المباحث تقصيراً ظاهراً، خصوصاً المباحث الأخيرة، وأُمَثِّل هنا بآخر قضية طرقها في الكتاب، ألا وهي قضية التضمين؛ إذ أتى بنموذجَين للتضمين في القراءات، لكنه عندما كان يوجِّه القراءات، أو يبين الوجه الإعجازيَّ فيها، لم يكن يبين محل التضمين من المثال، ولا الفعل المتضَمِّن، ولا الفعل الْمُضَمَّن، وهذا أحدث انفصاماً غريباً بين أصل المسألة وأمثلتها، وارجع إلى الكتاب[61] تر ذلك عياناً.

المأخذ التاسع: خلط بعض وجوه الإعجاز بغيرها:

هذا ليس خطأً في نفس الأمر؛ إنما هو من قبيل إلزام المؤلِّف بما ألزم به نفسه؛ فإنه لما اختار تقسيم كتابه ذلك التقسيم المتقدم لزمه ألَّا يخالفه، لكنه خالفه؛ فخطأتُه من هذه الناحية.

مثال ذلك أنه عنون المطلب الثالث من المبحث الأول بقوله: «تنوع القراءات وجهٌ من وجوه الإعجاز

---

[58] المصدر السابق: 217.

[59] زيادة يقتضيها المقام، وقد نقصت في الطبعتين معاً.

[60] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 337.

[61] المصدر السابق: 338 فما بعدها.

فيما يتعلق بالنبوات»[62]، وذكر نموذجاً واحداً على غير عادته في الإكثار من النماذج، ولعله لم يجد غيره.

ثم جاء في مبحث الإعجاز البياني ووضع هذا العنوان: «تغاير القراءات بَيْنَ اسم الفاعل واسم المفعول...»[63]، وأتى فيه بثلاثة نماذج، وجعل من النموذج الأول قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: 24] وقوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾﴾ [مريم: 51] ، وواضح أن هذين المثالين يلزمه أن يذكرهما في النبوات كما ذكر هناك قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: 24]، بل عندي أنهما أوضح في الدلالة على مقصوده من المثال الأخير.

وإذا كان المثال الذي أوردته متعلقاً بنبوة الأنبياء السابقين عليهم السلام، فإن هناك مثالاً متعلقاً بنبوة سيدنا محمد ﷺ؛ ففي مبحث الإعجاز البياني سطر المؤلف هذا العنوان: «تغير القراءات بَيْنَ بناء الفعل للفاعل والمفعول»[64] وذكر له أربعةَ نماذج، جعل الأوَّل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: 161] بقراءتَيْهِ. وواضحٌ – أيضاً – أن هذا المثال يلزمه ذكره في مسألة النبوات من الإعجاز العقدي؛ لأن فيه تنزيه النبي ﷺ عما لا يليق به وبنبوته، والمؤلف نفسه يشير إلى ذلك في هذا الموضع عند بيان الوجه الإعجازي، فيقول: «مما سبق نلمح أن كل قراءة معجزة في بابها؛ فقراءة ﴿يَغُلَّ﴾ بالبناء للفاعل يراد منها تنزيه النبي ﷺ عن الغلول والسرقة من الغنيمة أو غيرها، وبيان عصمته من الجور في القسمة...»[65].

المأخذ العاشر: الأخطاء النحوية والمطبعية:

وقع في الكتاب عددٌ من الأخطاء النحوية، وقد يكون الكثير منها راجعاً إلى الأخطاء المطبعية، لكنَّ بعضها بالتأكيد من نوع ما يسبق القلم إلى ارتكابه عند كثيرين.

ومن أمثلتها قول المؤلف: «فتعَاوُر القراءتين على لفظة واحدة أفاد معان عدة، ومع ذلك فهي مترابطة ومتكاملة حيث نصت إحدى القراءتين بوصف الملائكة: أجسام نورانية...»[66].

ومنها قوله: «وبهذا يتضح لنا أن القراءتين قد أفادتا معنىً شامل وجامع لأحوال المنافقين»[67].

ومنها قوله: «...ليستا لغتين، ولكنهما وجهين يختلف معناهما لمناسبة الموقف والغرض»[68].

---

[62] المصدر السابق: 36 – 38.

[63] **المصدر السابق**: 158 – 160.

[64] **المصدر السابق**: 121.

[65] **المصدر السابق**: 123.

[66] **المصدر السابق**: 47.

[67] **المصدر السابق**: 192.

[68] **المصدر السابق**: 342.

ومنها قوله: «على أن في ﴿يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ [يوسف: 49] تعميم»[69].

وكنت لاحظت في الطبعة الأولى للكتاب ظاهرة تكررت مراراً، ألا وهي رفع اسم (إنَّ) إذا تأخر عن خبرها وكان هذا الأخير ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، فقد قال في ص: 91: «...أن لكل قراءة دلالة واعتبار»، وكرر الجملة نفسها في ص: 111، وقال في ص: 189: «نلمح أن بينهما تلاحم وتكامل»، وقال في ص: 242: «إلا أنَّ بين المعنيين علاقة وارتباط»، وقال في ص: 280: «أن في ﴿يُغَاثُ﴾ تعميم للمتعلق»، وكثيراً ما يخطئ الكتَّاب في هذه المسألة، لكن المؤلف صحح جُلَّ تلكم اللحون في الطبعة الجديدة[70]، وإنما نبهت عليها تنويراً لمن يقرأ الكتاب في طبعته الأولى.

وأما الأخطاء المطبعية فبحر لا ساحل له في الكتاب، وهو ثَلمة في جدار هذا العمل؛ فقلما تخلو صفحة من صفحاته من أخطاء مطبعية، وقد اتخذت أشكالاً مختلفة: فبعضها يؤدي إلى أخطاء إملائية، وبعضها يؤدي إلى أخطاء نحوية، وبعضها يؤدي إلى أخطاء لغوية، بل قد يطال الخطأ المطبعي كلمات قرآنية[71].

وربما أدت الأخطاء المطبعية إلى سقوط كلمات، بل سقوط عنوان، كما وقع في عنوان المطلب الأول من المبحث الأول الذي من المفترض أن يكون: (المطلب الأول: الإعجاز في الإلهيات)، لكنه حذف كاملاً، وكتب مكانه «تمهيد»[72].

وأدت – أيضاً – إلى خلل في الترتيب؛ فالتمهيد الذي في مطلع المبحث الثالث صفحة (95) مكانه في مطلع المطلب الأول من المبحث نفسه صفحة (99).

وإذا أراد القارئ الكريم أن يسأل: من المسؤول عن هذا التشويه المطبعي؟ فأقول له: المسؤول الأول هو المؤلف نفسه؛ إذ كان عليه أن يراقب طبع كتابه من الألف إلى الياء، ويراعي كرامة القراء، ويحترم مشاعرهم وأموالهم، وهذا في الوقت الحاضر لم يعد متعسراً ولله الحمد؛ إذ وسائل الطباعة تطورت تطوراً كبيراً، وإمكانية التصحيح والتبديل والتغيير أصبحت ممكنة وميسرة.

وكيف نعتذر من الشيخ عبد السلام هارون، والأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، وأمثالهما من فحول المحققين، الذين لم يدركوا هذا التطور الهائل، ومع ذلك كانوا من أحرص الناس على التدقيق؛ فكانت أعمالهم من الروعة بمكان سامق، فلله درهم، وعليه أجرهم، ونسأله – سبحانه – أن يجبر تقصيرنا.

---

[69] **المصدر السابق**: 307.

[70] وهذه صفحاتها مرتبة: 92، 116، 206، 264، 306.

[71] انظر مثلاً: 150.

[72] ينظر: 19.

المأخذ الحادي عشر: الملحوظات القِرائية:

كان المؤلف دقيقاً فيما يتعلق بالقراءات، والعلة ظاهرة، وهي أنها تخصصه وفنه الذي مهر فيه، ومع ذلك فقد سجلت عليه الملحوظات الآتية:

الأولى: ما تقدم في المأخذ الرابع من أنه يعتمد مصادر غيرَ أصيلة في توثيقه للقراءات.

ويتفرع عن هذا أنه قد ينقل عن كتاب من كتب القراءات العتيقة التي تعتمد طرقاً عن الرواة غير الطرق التي استقر عليها القراء بعد (الشاطبية) و(النشر)، ففي وقوفه عند قوله تعالى: ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الزخرف: 57] تجده يقول عن القراءة الأولى: «بِكسر الصاد، وبها قرأ ابنُ كثير، وأبو عمرو، وعاصمٌ في رواية حمادٍ وحفصٍ ويحيى عن أبي بكر، وحمزةُ ويعقوبُ».

ثم يقول عن القراءة الثانية: «بضم الصاد، وبها قرأ نافع وأبو جعفر، وابنُ عامر الشامي، والأعشى والبُرْجُميُّ عن أبي بكر شعبةَ بن عياش، وعليٌّ المعروف بالكسائي، وخلفٌ العاشر»[73].

فحماد بن أبي زياد التميميُّ (ت 190هـ) روايته عن عاصم ليست في (الشاطبية) ولا في (النشر).

وعبد الحميد بن صالح البرجمي الكوفي (ت 230هـ)، ويعقوب بن محمد أبو يوسف الأعشى الكوفي (ت 200هـ تقريباً)، طريقاهما عن أبي بكر شعبة ليسا في (الشاطبية) ولا في (النشر).

وسبب ذكر المؤلف هؤلاء القراء أنه نقل نسبة القراءتين من كتاب عتيق هو (المبسوط في القراءات العشر) للإمام ابن مهران (ت 381هـ) [74]، وهو قد أحال عليه في الهامش، لكنه أحال معه على كتب أخرى، ومنها (النشر).

الثانية: خطأ في وصف القراءة، وذلك أنه كتب: «ففي قوله: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: 222] قراءتان متواترتان، الأولى: حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ بفتح الطاء وضم الهاء مشددتان، وبها قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر»[75].

والخطأ ظاهر، لكن المؤلِّف عاد وصححه في الطبعة الثانية إلى قوله: «بفتح الطاء والهاء مشددتان». ولو قال: «مشددتَين» بالنصب لكان أولى.

---

[73] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 340.

[74] ينظر: ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، 1981م، **المبسوط في القراءات العشر**، ص 399.

[75] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 70.

الثالثة: خطأ في نسبة القراءة، ومنه ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا﴾ [طه: 87]، حيث قال عن القراءة الأولى حُمِّلْنَآ: «وبها قرأ المدنيان، وابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم»، ولم يذكر معهم رويساً عن يعقوب. ثم قال عن القراءة الثانية: ﴿حَمَّلْنَآ﴾: «وبها قرأ الباقون، وهم البصريان، وشعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائيُّ، وخلَف العاشر»[76].

وأنت ترى أنه لم يذكر رويساً عن يعقوب مع أصحاب القراءة الأولى مع أنه يقرأ بها، كما لم يستثنه من البصريَّيْنِ في نسبته القراءة الثانية[77].

ومنه – أيضاً – قوله: «ففي قوله: ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [المدثر: 50] قراءتان متواترتان، الأولى: مُّسْتَنفِرَةٌ بكسر الفاء اسم فاعل، وبها قرأ البصريان والكوفيون الأربعة»[78].

ولاحظْ كيف أنه لم يذكر معهم ابن كثير مع أنه يقرأ مثلهم[79]؟ وقد يكون السقط من الطباعة، لكنه – وهو حي – مسؤول عن ذلك، خصوصاً أن الخطأ حاصل في طبعتَيِ الكتاب كلتيْهما.

---

[76] **المصدر السابق**: 284.

[77] ينظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، 1435هـ، **النشر في القراءات العشر**، ج 5، ص 1806.

[78] صالح، عبد الكريم إبراهيم، 2018م، **الإعجاز في تنوع وجوه القراءات**، ص 162.

[79] ينظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، 1435هـ، **النشر في القراءات العشر**، ج 5، ص 1952.

خاتمة

وبعد هذه الجولة في كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» يمكن أن أسجل الآتي:

1. لا يزال موضوع إعجاز القراءات القرآنية في حاجة إلى دراسة موسعة تليق بعظمته، وتستجيب لمتطلبات المرحلة الآنية، التي كثر فيها إقبال الناس على تعلم القراءات القرآنية.

2. موضوع إعجاز القراءات تتجاذبه كل العلوم الشرعية واللغوية، لذا يتعين على الذي يكتب فيه أن يكون ذا ثقافة واسعة بتلكم العلوم.

3. من أوائل من صرح بكون القراءات معجزة الإمام ابن الجزري – رحمه الله – في كتابه «النشر في القراءات العشر».

4. الذي يعضده الاستقراء أن إعجاز القراءات القرآنية ينحصر في أربعة وجوه رئيسة، وهي: الإعجاز البياني، والإعجاز الغيبي، والإعجاز التشريعي، والإعجاز العلمي، وكلُّ ما يذكره أهل العلم من وجوه أُخَر إنما هو راجع إلى هذه الأربع.

5. إعجاز القراءات – باعتباره جزءاً من إعجاز القرآن – أكثره يرجع إلى البلاغة، وإن كان ثَمَّ أمثلة متعددة ترجع إلى الأوجه الثلاثة الأخرى أيضاً، ويمكن القول بكل ثقة: إن كل قراءة أفادت معنىً مختلفاً فهي متضمنة وجهاً إعجازياً أقلُّه الإعجاز بالإيجاز.

6. كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية» عرض قضية الإعجاز عرضاً مبتكَراً لم يسبق إليه حسب علمي وحسب ما اطلعت عليه؛ فقد قسم كتابه إلى المباحث الثلاثة وفق أوجه الإعجاز الثلاثة المشهورة: الإعجاز العقدي، والإعجاز التشريعي، والإعجاز البياني. لكنه – ولا أدري لماذا؟ – لم يعقد مبحثاً خاصّاً بالإعجاز العلمي.

وأوصي بالآتي:

1. ينبغي السعي في إيجاد تأليف في توجيه القراءات يضيف جانب الإعجاز، ويجعله مندمجاً مع الجوانب النحوية والصرفية التي كانت هي جل اهتمام المؤلفين السابقين؛ وذلك لإظهار عظمة القراءات، وتحبيب القراء في علم التوجيه.

2. على من أنيطت به مسؤولية تدريس علم القراءات وتوجيهها أن يسلك مسلك التنبيه على إعجاز القراءات القرآنية، ويرسخ ذلك لدى الطلبة والدارسين.

3. يلزم تضافر الجهود في سبيل التأصيل للإعجاز البياني المتعلق بالقراءات القرآنية؛ حتى لا يُدخَل فيه ما ليس منه، ويُخرَج منه ما هو من صميميه.

4. حبذا إعادة النظر في كتاب «الإعجاز في تنوع وجوه القراءات القرآنية»، وإعادة طباعته طبعة تليق بقيمته وأهمية موضوعه.

وأخيراً، فإن هذا جهد المقل القليل البضاعة، المتطفل على هذه الصناعة، فإن يكن من توفيق فمن الله الكريم، وإن يكن من زلل فمن نفسي ومن الشيطان الرجيم، وما توفيقي إلا بالله عليه أتوكل وبه أستعين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad, 1435h, *al-Nashr fī al-qirā'āt al-'ashr,* al-muḥaqqiq: U. D. al-Sālim Muḥammad Maḥmūd al-Shinqīṭī, al-Madīnah al-Munawwarah, Majma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf, Ṭ 1.

[2] Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad, 1419H, *Munajjid al-muqri'īn wa-murshid al-ṭālibīn,* al-muḥaqqiq: 'Alī ibn Muḥammad al-'umrān, Makkah al-Mukarramah, Dār 'Ālam al-Fawā'id, Ṭ 1.

[3] Ibn Khālawayh, Abū 'Abd Allāh al-Ḥusayn ibn Aḥmad, 1401h, *al-Ḥujjah fī al-qirā'āt al-sab'*, al-muḥaqqiq: D. 'Abd al-'Āl Sālim Mukarram, Bayrūt, Dār al-Shurūq, Ṭ 4.

[4] Ibn Mahrān, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn al-Nīsābūrī, 1981M, *al-Mabsūṭ fī al-qirā'āt al-'ashr,* al-muḥaqqiq: Subay' Ḥamzah ḥākymy, Majma' al-lughah al-'Arabīyah-Dimashq, Ṭ 1.

[5] Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muṣṭafá, bi-dūn Tārīkh, *al-mu'jizah al-Kubrá: al-Qur'ān-nuzūluhu-kitābatihi-jama'ahu-i'jāzihi-jdlh-'ulūmuhu-tafsīrihi ḥukm al-ghinā' bi-hi,* al-Qāhirah, Dār al-Fikr al-'Arabī.

[6] al-Alūsī, Shihāb al-Dīn Maḥmūd ibn 'Abd Allāh al-Ḥusaynī, 1415h, *Rūḥ al-ma'ānī fī tafsīr al-Qur'ān al-'Aẓīm wa-al-Sab' al-mathānī,* al-muḥaqqiq: 'Alī 'Abd al-Bārī 'Aṭīyah, Bayrūt, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Ṭ 1.

[7] al-Jurjānī, 'Alī ibn Muḥammad ibn 'Alī al-Sharīf al-Jurjānī, 1983m, *Kitāb alt'ryfāt,* Bayrūt, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Ṭ 1.

[8] al-Kharrāṭ, Aḥmad ibn Muḥammad, 1426, *al-i'jāz al-bayānī fī ḍaw' al-qirā'āt al-Qur'ānīyah al-mutawātirah,* al-Madīnah al-Munawwarah, Majma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf, Ṭ 1.

[9] Aldqwr, Sulaymān ibn Muḥammad, wqwrshh, Amjad ibn Muḥammad, *al-qirā'āt al-Qur'ānīyah al-mutawātirah wa-atharuhā fī al-i'jāz al'lmyyi*, Mu'tah lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt-Silsilat al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'īyah, mujallad 30, 'adad 2, sanat 2015m.

[10] al-Zurqānī, Muḥammad 'Abd al-'Aẓīm, 2021m, *Manāhil al-'Irfān fī 'ulūm al-Qur'ān,* al-muḥaqqiq : Aḥmad 'Īsá al-Ma'ṣarāwī, al-Qāhirah, Dār al-Salām lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī' wa-al-Tarjamah, Ṭ 5.

[11] al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn 'Abd Allāh ibn Bahādur, 1376h, *al-burhān fī 'ulūm al-Qur'ān,* al-muḥaqqiq: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, al-Qāhirah, Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah llbābá al-Ḥalabī, Ṭ 1.

[12] al-Sudays, Aḥmad ibn 'Alī, *Ma'ālim al-i'jāz al-'aqadī fī al-qirā'āt al-Qur'ānīyah-dirāsah taṭbīqīyah*, Majallat Tibyān lil-Dirāsāt al-Qur'ānīyah, 'adad 15, Fabrāyir sanat 2014m.

[13] al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, 1988m, *mu'tarak al'qrān fī I'jāz al-Qur'ān,* Bayrūt, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Ṭ 1.

[14] al-Shinqīṭī, 'Abd al-Raḥīm 'Abd Allāh 'Umar, *Mawārid tawjīh al-qirā'āt al-Qur'ānīyah,* Majallat al-Jāmi'ah al-Islāmīyah-al-Madīnah al-Munawwarah, al-'adad 152, sanat 2015m.

[15] Abbās Ḥasan, *al-naḥw al-Wāfī,* Dār al-Ma'ārif bi-Miṣr, Ṭ 5, bi-dūn Tārīkh.

[16] Ṣāliḥ, 'Abd al-Karīm Ibrāhīm, 2018m, *al-i'jāz fī tanawwu' Wujūh al-qirā'āt al-Qur'ānīyah,* al-Qāhirah, Dār al-Ṣafwah lil-Nashr wa-al-Tawzī', Ṭ 1. wāḥtjtu ayḍan

Ṭab‘ah Dār al-muḥaddithīn lil-Baḥth al-‘Ilmī wa-al-Tarjamah wa-al-Nashr, 2007m, Ṭ 1.

[17] al-Fayrūz Ābādī, Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad ibn Ya‘qūb, 1996m, *Baṣā’ir dhawī al-Tamyīz fī Laṭā’if al-Kitāb al-‘Azīz,* al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Alī al-Najjār, al-Qāhirah, al-Majlis al-A‘lá lil-Shu’ūn al-Islāmīyah-Lajnat Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī.

[18] al-Qurṭubī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Bakr, 1427h, *al-Jāmi‘ li-aḥkām al-Qur’ān wālmbyn li-mā taḍmanu min al-Sunnah wa-aḥkām al-Furqān,* al-muḥaqqiq : majmū‘ah min al-bāḥithīn bi-ishrāf D. ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, Ṭ 1.

[19] Shams, Maḥmūd ibn Sa‘d, 2011M, *al-i‘jāz al-balāghī fī al-qirā’āt-dirāsah wa-tawjīh fī ḍaw’ aqwāl al-mufassirīn*, Risālat duktūrāh nūqishat fī Kullīyat uṣūl al-Dīn, Jāmi‘at Umm Durmān al-Islāmīyah, al-Sūdān.

[20] al-Nasafī, Abū al-Barakāt ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Maḥmūd, 1998M, *tafsīr al-Nasafī Madārik al-tanzīl wa-ḥaqā’iq al-ta’wīl,* al-muḥaqqiq: Yūsuf ‘Alī Budaywī, Bayrūt, Dār al-Kalim al-Ṭayyib, Ṭ 1.